الضَّوء اللامع في إيضاح قول صاحب القاموس في المقدمة " ولا مانع "

د.مجيد خيرالله راهي الزامليّ
كلية التربية – جامعة واسط

د. جمانة عبد المهدي
كلية التربية – جامعة واسط

الحمدُ لله ربّ العالمينَ ، والصّلاة والسّلام على النّبيّ الأمين ، محمّد بن عبدالله ، وعلى آله الطّيبينَ الطّاهرين ، وصحبه الغرّ المنتجبينَ ، وبعدُ :

فقد قرأتُ مقدّمة القاموس المحيط ، واطّلعتُ على بعض شروحها ، فكنتُ كما قالَ أحمد فارس الشّدياق : (فإنّي رأيْتُ في تعاريف القاموس للإمام القاضي مجد الدّين الفيروز آبادي قصوراً وإبهاماً ، وإيجازاً وإيهاماً ، وترتيب الأفعال ومشتقاتها فيه محوج إلى تعب في المراجعة ، ونصب في المطالعة)([1]) .

وقرأتُ شرحاً صغيراً لمقدّمة القاموس ، عنوانه " الزهر اليانع على قول صاحب القاموس في الديباجة ولا مانع ، للدمياطي "ت ١٠١٤هـ" ، فوجدتُ هذا الشّرح الصّغير يحوي فوائدَ كثيرة ، لكنّهُ يحتاج إلى تفصيل أكثر ممّا ذكره الدّمياطيّ ، وإلى إيضاح يمكنُ له أن يضع صاحب العلم على بيّنة من كلام صاحب القاموس ، فاستعنْتُ بالله تعالى ، وأحضرْتُ بعض شروح القاموس ، وشروح المقدّمة ، وبدأتُ بشرح عبارة صاحب القاموس التي ذكرَها الدّمياطي ، **فقلـــــــــتُ** :

قال صاحبُ القاموس في الدّيباجة :(وإذا ذَكرْتُ المصدرَ مطلقاً ، أو الماضي بدونِ الآتي ، ولا مانعَ ، فالفعلُ على مثال "كتَبَ" ، وإذا ذكرْتُ آتيَهُ بلا تقييدٍ ، فهو على مثال "ضرَبَ" ، على أنّي أذهبُ إلى ما قالَهُ أبو زيد : إذا جاوزْتَ المشاهير من الأفعال التي يأتي ماضيها على فَعَل ، فأنت في المستقبلِ بالخيار)([2])

أقولُ : الفعلُ الثّلاثيّ المجرّدُ كثيرُ الأبواب ، وعينُ ماضيه أو مضارعه نهب للحركات الثّلاث ، الضّمة ، والفتحة ، والكسرة ، ومن ثمّ كانَ الضّبطُ له غير ميسور ، واللّحن فيه غير مأمون ، وكان التّدبّرُ معه اللجوء إلى المعجمات لغرض التّثبُّت والاستيثاق .

وعلى وفرة ما أفاضَ فيه علماء اللغة نرى أنّ الخضريّ "١٢٨٧هـ" قد أوجزَ ضوابطَهُ في قولهِ :(فَعَلَ بفتح العين ، وقياسُ مضارعهِ يَفْعِلُ بالكسر ، كضَرَبَ يَضْرِبُ ، أو الضّم ، كنصَرَ يَنْصُرُ ، فيُخَيَّرُ بينهما إذا لم يشتهرْ أحدُهما ، وشَذَّ الفتحُ في " أبَى يَأبَى" ، وسَلَى يَسْلَى ، إلّا إذا كانَ حلقِيَّ العين أو اللام ، فقياسُهُ الفتح ، كسَألَ يَسْألُ ، ومنعَ يَمْنَعُ ، ويتَعيَّن الكسرُ في يائيّ أحدهما ، كباعَ يبِيعُ ، ورَمَى يَرْمِي ، والضّم في واويّهِ ، كقالَ يَقُولُ ودعا يَدْعُو)(٣) .

*- فَعَلَ يَفْعُـــلُ :

ويكونُ بفتح العين في الماضي ، وضمّها في المضارع ، نحو : نصَرَ يَنْصُرُ ، ويكونُ قياسيّاً في المواضع الآتية :

١- إذا كانَ مضعّفاً متعدّياً ، نحو : عدَّهُ يَعُدُّهُ ، ومَدَّهُ يَمُدُّهُ ، وحكمُ ما كانَ منه على وزن "فَعَل" متعدياً أن يأتي مستقبله على "يَفْعُلُ" قياساً ، وهو قول الخليل ، ففي كتاب الأفعال للسرقسطيّ " ت بعد سنة ٤٠٠هـ" :(وما كانَ من هذا النّحو المُضاعف متعدّياً ، فإنَّ مُستقبلَهُ يأتي على يَفْعُلُ بالضّم في قول الخليل)(٤) ، ونُقِل ذلك عن الفراء "ت٢٠٧هـ" ، ففي أدب الكاتب :(قال الفرّاء : وما كانَ على فَعَلْتُ من ذوات التضعيف متعدياً ، مثل رَدَدْتُ ومدَدْتُ وعدَدْتُ ، فإنّ يَفْعُل منه مضموم)(٥) .

وجاءت أفعالٌ من المتعدّي بالضّم والكسر على اختلاف في عددها ، وهي : هرَّ الشَّيءَ يَهُرُّهُ ويَهِرُّهُ ، أي كرِهَهُ ، وعلَّهُ يَعُلُّهُ ويَعِلُّهُ ، ونمَّ الحديثَ يَنُمُّهُ ويَنِمُّهُ ، وبتَّ الشَّيءَ يَبُتُّهُ ويَبِتُّهُ ، وشَدَّهُ يَشُدُّهُ ويَشِدُّهُ ، وصَدَّهُ يَصُدُّهُ ويَصِدُّهُ (٦) .

وزاد التلمسانيّ "ت٨٧١هـ" على ذلك : رمَّهُ يرُمّهُ ويَرِمُّهُ ، وهشَّ الورقَ يَهُشُّهُ ويَهِشُّهُ (٧) ، وزاد بحرق "ت٩٣٠هـ" : نثَّ الخبرَ يَنُثُّهُ ويَنِثُّهُ إذا أفشاهُ ، وشَجَّ رأسَهُ يشُجُّهُ ويَشِجُّهُ ، وأضَّهُ يؤُضُّهُ ويَئِضُّهُ ، إذا ألجأهُ (٨) .

وذكرَ الزَّمخشَريّ أنّ ابن عبّاس قرأ " **فَخُذْ أربعةً من الطَّيْرِ ، فصُرَّهُنَّ إليكَ** " (٩) ، بضمّ الصّاد وكسرها ، وتشديد الرّاء المفتوحة ، أمر من " صَرَّهُ " ، إذا جمعَهُ ، يَصُرُّهُ ، ويَصِرُّهُ (١٠) .

وجاءَ فعلٌ واحد من المضاعف المتعدّي بكسر العين في مضارعه ولم يسمع فيه الضّم ، وهو "يَحِبُّهُ"(١١) ، ونسبَ الأنباريّ إلى البصريين إنكارهم الثّلاثيّ من هذا الفعل ، فقال :(وقالَ البصريّون : لا يقالُ : حَبَبْتُ الرّجلَ ، وقالوا في قولهم : رجلٌ محبوب ، هو مبنيّ على حبَبْتُ ، وحبَبْتُ غير منطوق به)(١٢) ، على أنّ بعض البصريين أثبتوا ذلك : فقالوا : حبَبْتُ وأحبَبْتُ(١٣) .

٢- **الأجوف الواويّ** : إذا كانت عينُ "فَعَل" واواً ، فإنّ مستقبله يكون بضمّ العين ، نحو : قالَ يَقُولُ ، ودارَ يَدُورُ (١٤) ، ولا أثرَ لكون لام الأجوف الواويّ حرفَ حلق كما يرى الرضيّ :(وما عرفْتُ أجوف واويّاً حلقيّ اللام من باب " فعَلَ يَفْعَلُ " بفتحهما ، بل الضّم في عين المضارع لازم ، نحو : ناءَ يَنُوءُ ، وناحَ يَنُوحُ)(١٥) ، على أنّ اللبليّ " ت٦٩١هـ" أثبتَ ما نفاهُ الرّضيّ بقوله :(إلّا أن تكونَ لامُهُ حرف حلق ، فإنَّهُ يجيءُ على يَفْعَلُ بالفتح ، ويَفْعُلُ بالضّم ، قالوا : ماهَتِ البئرُ تَمَاهُ وتمُوْهُ)(١٦) ، وحكى غيرُهُ : باهَ يباهُ ويبُوهُ ، ولاعَهُ الحبُّ يَلُوعُهُ لوعاً ، فلاعَ يلاعُ (١٧) .

٣- **النّاقص الواويّ** :

هو ما كانت لامُهُ واواً ، نحو : غزاَ غْزُو ، ودعَا يَدْعُو ، فالمضارعُ من هذا النّوع يلزمُهُ "يَفْعُلُ" ، إن لم يكن حلقيّ العين ، تقولُ: دنَا يَدْنُو ، وسمَا يَسْمُو، وبدَا يَبْدُو، وجَفا يَجْفُو ، وحدَا يَحْدُو(١٨) .

وإنّما لزِمَهُ " يفْعُل" بالضّم لأنّهم لو قالوا في مضارعه "يَفْعِل" ، لالتبس الواويّ باليائيّ ، ووقع خلط بينهما ، فألزموا الواويّ "يَفْعُل" ، واليائيّ "يَفْعِل" ، ليتمايزا ، ففي المنصف :(ألزمُوا عين يَفْعُل من "غزَوْتُ" الضّمة ، لأنّها من الواو ، وألزموا عين "يَفْعِل" من "رَمَيْتُ" الكسرة ، لأنّها من الياء ، لتمتاز ذوات الياء من ذوات الواو)(١٩) .

فإنّ كان حلقيّ العين فقد جاء على "يَفْعُل ويَفْعِل" ، تقول : صغا يَصغُو ويَصْغَى ، فتحوا لأجل حرف الحلق ، ففي شرح التصريف للثمانيني "ت٤٤٠هـ" :(ومَنْ قال : محا يَمْحُو ، فهو مثل غزا يَغْزُو ، ومن قالَ : يَمْحى ، فإنّما فتح العين ، لأنّها من حروف الحلق ، وانقلبت الواو ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها)(٢٠) .

وشرط ابن مالك في التسهيل للزوم الضّم فيما كانت لامُهُ واواً أنْ لا يكونَ عينُهُ حرف حلق (٢١) ، وهو مقتضى كلامهِ في اللامية ، إذ قالَ :

عينُ المضارع من فَعَلْتَ حيثُ خَلا من جالبِ الفتح كالمَبنيّ من عَتَلا

فاكسِرْ أو اضْمُمْ ..... (٢٢)

أي ، إذا خلا عينُ مضارع "فَعَل" المفتوح من جالب الفتح ، وهو حرف الحلق في لامهِ أو عينهِ ، كمضارع " عتلَهُ يَعْتِلُهُ ويَعْتُلُهُ " ، إذا دفعَهُ بعنف ، فاكسر عينَهُ إن شئتَ أو اضممها ، ما لم يمنع من أحدهما مانع ، فيتعيّنُ الآخر(٢٣) .

واعترضَ عليه بحرق اليمنيّ في شرح اللامية ، إذ قالَ : (وكأنَّهُ رحِمَهُ اللهُ لم يمعن النّظرَ في ذلك ، فإنّي تتبّعتُ موادَّهُ ، فوجدْتُ غالبَ حلقيّ العين منه مضموماً ، ولم ينفرد بالفتح إلّا قليل منها ، وجاءت موادّ منه بالضّم والفتح ، فالمضموم نحو: ثغَت الشّاةُ تثغُو ، صوَّتَتْ ، وجَحا التّرابَ يَجْحُوهُ ، جرَفَهُ ، ودعا يَدْعُو ، ودهَتْهُ الدَّاهيةُ تدهُوهُ ، أصابَتْهُ ...) (٢٤) ، وذكرَ من ذلك خمسةَ عشرَ فعلاً انفردَت بالضّم على القياس ، مدَّعياً أنَّهُ لم يظْفَر بما انفردَ بالفتح سوى : طحا الأرضَ يطْحَاها بمعنى بسطَها ، وطغَى يَطْغَى ، جاوزَ القَدْرَ ، وقحا التّرابَ يقحَاهُ جرَفَهُ ، فهذه ثلاثة (٢٥) . وليس كذلك ، فالشّيخ بحرق اليمنيّ لم يكن موفّقاً في هذا الاعتراض ، لأنّ ابن مالك شرطَ في التسهيل للزوم الضمّ أن لا تكونَ عينُهُ حرف حلق ، و(ما ذكرَ الشّارح ممّا وجدَهُ من غالب الحلقيّ مضموماً لو سُمِعَ فيه الفتح لجازَ ، كما هو في الثّلاثة التي انفردت بالفتح ، وكما في السّبعة التي فيها الأمرانِ ، ليس الضمّ فيها لازماً ، بل ولا الأفعال التي انفردت بالضّم ليس الضّم فيها لازماً لما تقرّرَ من أنّ الشّرط يلزمُ من عدمهِ العدمُ ، ولا يلزمُ من وجودهِ وجود ولا عدم ، اللّهم لو كان ابن مالك قد ذكر أنّ شرطَ مجيء الضّم انتفاء حرف الحلق لكانَ يأتي ما ذكرَ ، فابن مالك جعلَ ذلك شرطاً للزوم لا للإتيان ، والظاهرُ أنَّهُ انعكسَ على الشّارح الشّرط بالمشروط ، لأنّهُ قد وقع له مثل ذلك في الأفعال الحلقيّة ، فقال : وشذَّ بغاهُ يبغِيهِ ، أي طلبَهُ ، ونَعَى الميتَ يَنْعِيهِ ، ندبَهُ ، ووخاهُ يَخِيهِ ، ووعاهُ يعِيهِ ، ووهَى يهي)(٢٦) .

٤- بناء المغالبة :

كلّ فعل أُريدَ به الغلبة في أمر تفاخرَ به اثنانِ ، فغلبَ أحدهما الآخر، كقولِك : سابَقتُهُ ، فَسَبَقْتُهُ ، فأنا أسْبُقُهُ ، بضمّ الباء ، مع أنّه في غير المفاخرة يكونُ بكسرها ، لأنّ الفعل في هذا الباب يكونُ مضموم العين في المضارع ، شرط أن لا يكون الفعل المراد فيه الدلالة على المفاخرة والغلبة ممّا يستوجبُ كسر العين في

المضارع ، كأن يكون مثالاً واويّاً ، مثل : وعدَ يَعِدُ ، أو أجوف يائيّاً مثل : باع يبيعُ ، أو ناقصاً يائيّاً ، مثل : رمَى يَرمِي ، فإنْ كان الفعل واحداً ممّا ذكرْنا وجبَ كسر عين مضارعهِ عند الدلالة على المفاخرة والغلبة ، فتقول : واعَدْتُهُ ، فوعدْتُهُ فأنا أعِدُهُ ، وبايَعْتُهُ فبِعْتُهُ فأنا أبِيعُهُ ، ورامَيْتُهُ فرَمَيْتُهُ فأنا أرمِيهِ (٢٧) .

* – فَعَلَ يَفْعِلُ :

يكونُ بفتح العين في الماضي ، وكسرها في المضارع ، نحو : ضرَبَ يضْرِبُ ، ويلزمُ في المواضع الآتية :

١–ما كانَ على " فَعَلَ " مضعّفاً لازماً ، نحو : عفَّ يَعِفُّ ، وخفَّ يَخِفُّ ، ويظهرُ من كلام الفرّاء أنّ "يفعِل" قياس في مضارع "فَعَل" اللازم ، قال ابن السّكيت :(قالَ الفراء : ما كانَ على "فعَلْتُ " من ذوات التضعيف غير واقع (٢٨) ، فإنّ "يفعِل" منه مكسور العين ، مثل : عَفَفْتُ أعِفُّ ، وخفَفْتُ أخِفُّ ، وشَحَحْتُ أشِحُّ)(٢٩) ، وتابعه في ذلك معظم العلماء (٣٠) .

وذهب ابن درستويه "ت٣٤٧هـ" إلى أنّ الضّم والكسر في مستقبل المضعّف قياس ، فقال :(وأمّا جَفَّ يَجِفُّ وكَلَّ يكِلُّ ، وما أشْبَهَهما من المضاعف في هذا الباب ، فكانَ عين الماضي منه مفتوحاً ، فأُسكنَ ، لاستثقال التضعيف وأدغِمَ ، ثمّ أُسكنَ في المستقبل ، وكان حقُّه الكسر ، ولكنّهُ أدغم ليخفّف ، ونقلت كسرتُهُ إلى فاء الفعل ، وقياس ما كان من هذا النّحو أن يجوز الضّم والكسر في مستقبلهِ ، كما وصفنا في غير المدغم ، لأنّهُ صحيح ، لا تنقلبُ حروفُهُ ، والضّم فيه ، مثل : يرُدُّ ويَمُدُّ ، ولكن المستعمل آنس للسمع)(٣١) .

ويرى أبو منصور الجواليقي "ت٥٤٠هـ" أن "يَفْعِل" أكثر وأغلب من "يَفْعُل" في مضارع "فعَل" المضعّف اللازم ، فقال :(وما كانَ من "فعَل" مضاعفاً غير متعدّ فعينُ مستقبله في الأكثر مكسورة ، نحو: عَفَّ يَعِفُّ ، وخَفَّ يَخِفُّ)(٣٢) ، ولعلّ هذا الرأي أسدّ وأصوب من الآراء التي سبقته ، لأنّ ما جاء منه مخالفاً للقياس كثير ، فقد أُحصِيَ أكثر من سبعينَ فعلاً يجب ضم مضارعِها مع لزومها (٣٣) ، وجاءت أفعال باللغتين الضّم والكسر بلغ عددها ثمانية وعشرين فعلاً (٣٤) .

٢– المثال الواويّ :

إذا كانَ المثالُ الواويّ على " فَعَل " ، نحو: وعدَ ، فإنّ مضارعه يكونُ على "يَفْعِل" ، ولا يأتي على "يفْعُل" ، كما جاء من الصحيح ، كأنّهم أرادوا أن يجريَ الباب على نهج واحد في التخفيف ، تقولُ : وصلَ يَصِلُ ،

والأصلُ : يَوْصِل ، استثقلت الواو بين الياء والكسرة ، فحُذِفت ، فالواو (إذا كانت في موضع الفاء من الفعل ، وكان ذلك الفعل على " يَفْعِلُ " ، فالواو محذوفة ، وإنّما تُحذَفُ الواو لوقوعها بين ياء وكسرة)(٣٥) ، وقالَ ابن الناظمُ :(فالذي فاؤُهُ واوٌ ، نحو : وعَدَ يعِدُ ، ووقَدَ يَقِدُ ، وكانَ الأصلُ : يَوْعِد ، فاستثقل وقوع الواو ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة ، فحذفت ، وحُمِلَ على المضارع أخواتُهُ من الأمر والمصدر ، فقيل : وعَدَ يَعِدُ عِدةً حملاً على يَعِدُ)(٣٦) . **وهذا هو مذهبُ البصريّين** في علّة حذف الواو من المثال الواويّ ، إذ قالوا : إنّ حذف الواو في "يَعِد" وبابه ، إنّما وقع لكره وقوع الواو بين ياء مفتوحة وكسرة (٣٧) .

ونُسِبَ إلى الفراء والكسائيّ من الكوفيين بأنَّ حذف الواو في هذه الأفعال إنّما حصل للفرق بين اللازم والمتعدّي من الأفعال ، فالمتعدّي تسقطُ منه الواو ، نحو : وزنَ يَزِنُ ، وغير المتعدّي لا تسقطُ منه الواو ، نحو : وجِلَ يَوْجَلُ ، وكان المتعدي أولى بالحذف ، لأنّ التعدّي صار عوضاً من حذف الواو (٣٨) .

وقرأْتُ عبارة الفراء التي أوقعت البصريين في أوهام الخلاف ، فجعلوها مذهباً كوفيّاً ، وحشدوا لها الرّدود المختلفة ، يقولُ الفراء :(وما كانَ أوّلُهُ واواً مثل : وزَنْتُ ، ووَرِثْتُ ووَجِلْتُ ، فالمَفْعلُ فيه اسماً كانَ أو مصدراً مكسور ، مثل **قولـه** " **أنْ لَـنْ نجعَلَ لكـم مَوْعِـداً** "(٣٩) ، وكذلك يَوْحَلُ ويَوْجَلُ ، المَفْعل منهما مكسور في الوجهين ، وزعم الكسائيّ أنَّهُ سمع مَوْحَل ومَوْجَل ، قال الفراء : وسمعتُ أنا مَوْضَع ، وإنّما كسروا ما أوّلُهُ الواو ، لأنّ الفعل فيه إذا فتح يكونُ على وجهين ، فأمَّا الذي يقعُ ، فالواو منه ساقطة ، مثل : وزَنَ يَزِنُ ، والذي لا يقع تثبت واوهُ في يفعلُ ، والمصادر تستوي في الواقع وغير الواقع ، فلم يجعلوا في مصدريهما فرقاً ، إنّما تكونُ الفروقُ في " فعلَ يفعلُ")(٤٠) .

والمتأمّلُ يرى أنّ الفراء لم يرمِ إلى ما فهِمَهُ البصريّونَ ، بل كان يرمي إلى حقيقة أخرى ، فقد نقلَ عنه المؤدّب ما يدلّ على مذهبه في هذه المسألة ، إذ قال :(والقولُ الصّحيحُ الذي لا يجوزُ غيرُهُ قولُ الفراء "رحمه الله " ، وهو أنّ الواو إنّما سقطَتْ حيث سقطَتْ ، لخروج الدّائم منه على ميزان "فاعل" ، نحو : وزَعَ يَزَعُ ، فهو وازِع ، ووَسِعَ فهو واسِع ، ولوقوعه على المفعول به أيضاً)(٤١) .

فالفرّاءُ كان يُريدُ بقوله "لأنّ الفعل فيه إذا فتح يكونُ على وجهين" : المُضارع المفتوح لا الماضي كما فهم ذلك البصريّونَ ، فيدخلُ في كلام الفراء هذا البابانِ " الثالث والرّابع" ، **فإذا جاء مضارع المثال الواويّ مفتوحاً ، والوصف منه على "فاعِل"، أو كانَ متعدّياً حُذِفت منه الواو.**

وعند تطبيق هذا القول على أفعال الباب الثّالث تبيّنَ أنّ هناك أفعالاً جاءت لازمة ، وحُذِفَتْ منها الواو ، لمجيء الوصف فيها على "فاعِل" ، نحو: وذَعَ الماءُ إذا سالَ يَذَعُ (٤٢) ، ووَفَهَ يَفَهُ (٤٣) ، وولَغَ يَلَغُ (٤٤) ، ووَمَأَ إليهِ يَمَأُ إذا أشار(٤٥) ، وجاءت أفعال متعدّية ، وحُذِفت منها الواو ، نحو: وجَأَهُ باليدِ أو السّكين يَجَؤُهُ : ضربَهُ (٤٦) ، ووَذَأَهُ يَذَؤُهُ : عابَهُ (٤٧) ، ووَضَعَهُ يَضَعَهُ (٤٨) ، ووزَأَ اللَّحمَ يَزَؤُهُ : أيبَسَهُ (٤٩) ، كما جاءت أفعال لازمة ، وليس الوصف منها على " فاعِل" فثبتت الواو ، ولم تُحذَف ، وَبَهَ يَوْبَهُ إذا فطِنَ (٥٠) ، ووَجَحَ الطَّريقُ يَوْجَحُ ، إذا ظهرَ ووضحَ (٥١) .

وعند تطبيقهِ على أفعال الباب الرابع وجدتُ ثلاثَةَ أفعال متعدّية حُذِفَتْ الواو في مستقبلاتها ، نحو : يَذَرُ (وأصلُهُ " وذِرَهُ يَذَرُهُ ، كوَسِعَهُ يَسَعَهُ ، لكن ما نطقوا بماضيه ، ولا بمصدره ، ولا باسم الفاعل)(٥٢) ، وَوَسِعَهُ يَسَعَهُ (٥٣) ، ووطِئَهُ يَطَؤُهُ ، إذا داسَهُ(٥٤) .

لذا نرجحُ رأي الفراء الذي شرحناه ، فنقول : " **إذا جاء مضارع المثال الواويّ مفتوحاً ، والوصف منه على "فاعِل"، أو كانَ متعدّياً حُذِفت منه الواو**" ، لأنّهُ يخلو من تأويلات البصريين الذين جعلوا أفعال الباب الثالث كلّها في الأصل مكسورة ، ثم فُتِحت لحرف الحلق ، جاء في الأشباه والنظائر :(إذا كانت الواو فاء الكلمة من الماضي ، فمضارعُهُ " يَفْعِل" ، بكسر العين لفظاً أو تقديراً ، وتسقط الواو في المضارع ، مثال اللفظيّ : يَعِدُ ويَمِقُ ، من "وعَدَ وومِقَ" ، ومثال التقديريّ : يضَعُ ويسَعُ من وضَعَ ووسِعَ ، فالأصلُ في الكلّ بالواو ، فحُذِفَتْ ، وفُتِحَت عين الفعل للخفّة ، إذ حرف الحلق ثقيل لبعد مخرجهِ ، فهي مكسورة تقديراً)(٥٥) .

والدَّليلُ على صحة مذهب الفراء الذي أوضحناهُ قولُ الجوهريّ في مضارع الفعل المكسور :(وَطِئْتُ الشَّيءَ برجلي وَطْأً ، ووَطِئَ الرّجلُ امرأتَهُ يَطَأُ فيهما ، سقَطَت الواو من " يطأُ " ، كما سقطَتْ من "يَسَع" ، لتعدّيهما ، لأنّ فَعِلَ يَفْعَلُ ، ممّا اعتلّ فاؤهُ لا يكون إلّا لازماً ، فلمّا جاءا من باب أخواتهما متعدّيينِ خولِفَ بهما نظائرهما)(٥٦) .

ولا يجيءُ المثالُ الواويّ على " فَعَل يَفْعُلُ " ، إلّا ما شذَّ ، وهو قولُهم : وَجَدَ يَجُدُ ، لاستثقالهم الواو بين ياء وضمة ، وقد صرّح ابن مالك في التسهيل بأنّ سائر غير بني عامر تلتزمُ كسر عين مضارع ما فاؤه واو ، ولم يستثنِ منه شيئاً ، ولا شرطَ له شرطاً ، فقالَ :(أو يُلْتَزَم لسببٍ ، كالتزام الكسر عند غير بني عامر فيما فاؤهُ واو)(٥٧) ، وهو مقتضى كلامهِ في اللامية (٥٨) .

وظنَّ بعض شراح التسهيل واللامية أنّ ابن مالك جعل ضم العين فيما فاؤه واو من المثال لغة لبني عامر في كلّ فعل من هذا النّوع ، وردّوا عليه بأنّ ما فاؤه واو قانونٌ كلّي[٥٩] ، وبنو عامر أنّما رُوي عنهم ضمّ عين مضارع "وجد" خاصّة ، وهم موافقونُ لجميع العرب على الكسر في غيره [٦٠] ، قال بحرق :(صرّح في التسهيل بأنّ سائر العرب غير بني عامر يلتزمُ كسر مضارع هذا النّوع ، ولم يستثنِ منه شيئاً ، ولا شرطَ له شرطاً ، وهو مقتضى النظم ، وذلك عجيبٌ منه ، فإنّهُ قد جاء أفعال منه بالفتح ، بل أنا أقولُ : باشتراط كون لامهِ غير حرف حلق ، فإنّي تتبعتُ موادّهُ ، فوجدتُ حلقيّ اللام منه مفتوحاً ، كوَجَأَ التَّيسَ يَجَأُهُ : رضَّ خُصْيَتهِ وودَعَهُ يَدَعَهُ : تركه ، ووزَعَهُ يَزَعَهُ : كفّهُ ، ووضَعَهُ يضَعَهُ ، ووقَعَ يقَعُ ، ووتَغَ رأسَهُ يَتَغُهُ : شدخَهُ ، وولَغَ الكلبُ يلَغُ ، ووَبَهَ له يبَهُ ، إذا فطِنَ ... فهذه ثمانية ، ولم أعثر على ما شذّ من ذلك غير " وضَحَ يَضِحُ " أي ظهرَ)[٦١] .

أقولُ : مجملُ كلام ابن مالك في الحكم على سائر العرب غير بني عامر أنّها (تكسرُ مضارع هذا النّوع إمّا لفظاً أو تقديراً ، فأمّا لفظاً فظاهرٌ ، وتقديراً فممّا ذكرهُ الشّارح من الأفعال الثمانية بالفتح ، فإنْ قُلْتَ : من أينَ عرف أنّها مكسورة تقديراً ؟ قلتُ : الدّليل على أنَّهُ مكسور تقديراً حذف الواو من الأفعال الثّمانية للقاعدة المتقرّرة من حذف الواو إذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة ، لأنّ هذه الفتحة تشبه الفتحة النائبة عن الكسرة فيما لا ينصرف في الجمع المعتلّ بالياء الموازن لمفاعل ، كـ "جوارٍ" ، فإنّهُ في حال جزء يُجَرُّ بالفتحة ، وكان مقتضى ذلك أن تظهر الفتحة فيه على الياء ، لكن حكموا بأنّ النائب عن الثقيل ، وإن كان خفيفاً في نفسه ثقيلٌ ، فلم تظهر الفتحة فيه في حال الجرّ لذلك ، وكذلك هذا فإنّ حرف الحلق لما كان ثقيلاً ، والكسرة معه ثقيلة أقاموا هذه الفتحة لخفتها مقام الكسرة التي كانت مستحقّة ، فهي وإن كانت خفيفةً في نفسها فهي ثقيلة ، ولأجل ذلك حذفوا الواو من هذه الأفعال كلّها بخلاف "وجِل يَوْجَلُ" ، لأنّ ماضيه مكسور العين ، فالمضارع جاء مفتوحاً على القياس ، لأنّهُ من باب "عِلِمَ يَعْلَمُ " ، فالفتحة فيه لفظاً وتقديراً ، لا لفظاً فقط ، كما تقدّمَ ، فلأجل ذلك تثبتُ الواو ، قلتُ : فما تصنعُ في "وسِعَ يَسَعُ "؟ فلِمَ لا يكونُ مثل "وجِل يَوْجَلُ" ؟ قُلْتُ : يُحمَلُ على أنّهُ من الباب الشّاذّ الذي هو باب حَسِبَ يَحْسَبُ ، فأُقيمَتِ الفتحة فيه مقام الكسرة ، فلأجل ذلك حذفت الواو ، فكلّ موضع حُذِفت منه الواو ، فالفتحة فيه قائمة مقام الكسرة ، لأجل ثقل حرف الحلق ، فإنْ قُلْتَ : قد يثبتُ الواو في أفعال حلقيّة جاءت بالفتح ، وهي وغِرَ صدرُهُ يَغِرُ ويَوْغَرُ بمعنى توقّد ، ووَحِرَ يَحِرُ ويَوْحَرُ بمعناه ، ووَلِهَ يَلِهُ ويَوْلَهُ : ذهبَ عقلُهُ ، فهلا حذفت الواو في حال الفتح أيضاً ، قُلْتُ : الذي يُفهَمُ

ممّا تقدّمَ أنّ وجود حرف الحلق شرط لحذف الواو من يَفْعَلُ بالفتح ، وقد عُلِمَ من التّقرير أن الشّرط لا يلزم من وجوده الوجود ، نعم لو حُذِفت الواو من يَفْعَل بالفتح بدون حروف الحلق لكان ذلك وارداً ، فتأمّلْ)[٦٢] .

فردُّ الدّمياطيّ يتلخّصُ في أنّ ما ذكرَهُ ابن مالك من مفتوح العين إنّما كان الكسرُ فيه مقدّراً بدليل حذف الواو فيه ، نحو : يسَعُ ويَطَأُ ، ولو لم يكن الكسرُ منويّاً فيه لثبتَتِ الواو كما في "يَوْجَل" .

ويرى السّجلماسيّ " ت١٢١٤ هـ" أنّ في كلام بحرق نظراً من وجوه [٦٣] : الأوّل : ذِكْرُهُ " وَثَغَ رأسَهُ " بفتح العين في المضارع ، وليس كذلك ، جاء في القاموس أنّهُ مكسور العين كـ "وعدَ " ، فيكون المضارع منه "يَثِغُ " بالكسر لا الفتح [٦٤] ، والثّاني : أنّ ظاهرَ كلامهِ استيفاءُ الوارد من ذلك بالفتح ، وحصرُهُ في الثّمانية ، إذ عادَتُهُ تتبُّع الأمثلة بالاستقراء ، فلا يكفيهِ في ذلك ثمانيةُ أفعال لأنّ الدّاعي قائم ، وهو إثبات ما زعَم من تأثير حرف الحلق إذا وقع لاماً في المثال الواويّ ، وكذلك قولُهُ " تتبعتُ موادّهُ " مع قوله " فهذه ثمانية " ، ولم ينبّهْ على أنّهُ تركَ غيرَها ، يُؤيّدُ هذا الظاهر ، واستدركَ السّجلماسيّ على بحرق تسعةَ أمثلة جاءت بالفتح [٦٥] ، والثّالث : أنّ قولَهُ : "ولم أعثر على ما شذّ من ذلك غير : وضَحَ يَضِحُ " غفلةٌ أو قصور ، (فقد وقفْتُ في القاموس على ثلاثة عشرَ فعلاً غير " وضَحَ يَضِحُ " ، كلّها مكسورة عين المضارع ، ولامُها حرف حلق)[٦٦] .

ويرى ابن فكون " ت١٠٧٣ هـ" أنّ الذين عابوا على المصنّف قوله في التسهيل " كالتزام الكسرِ عند غير بني عامر فيما فاؤهُ واوٌ " في كلامهم نظرٌ ، (لأنّ الذي يُؤخَذُ من التسهيل أنّ جرَيانَ الحكم المذكور في معتلّ الفاء بالواو مقيّد بألّا تكونَ العين أو اللام حلقيّة ، وهذا صريح من كلام صاحب التّسهيل أو كالصّريح ، وعليه درج شارحُهُ أثير الدّين وابن عقيل) [٦٧].

٣- المثال اليائيّ :

المثالُ اليائيّ ممّا يلزمُ باب " فعَل يفْعِل " ، تقولُ يَسَرَ يَيْسِرُ ، ولم تحذف الياء ، لأنّها أخفّ من الواو ، ويرى ابن الحاجب "ت٦٤٦هـ" أنّ سبب الحذف في المثال الواويّ دون اليائيّ هو أنّ الواو أثقلُ ، والياء أخفّ ، فلا يلزم من حذف ما هو ثقيل حذف ما هو خفيف ، وأنّ الحذف في الواو لا يؤدّي إلى لبس ، بخلاف الحذف في الياء فإنّهُ يؤدّي إلى الالتباس ، إذ تلتبس صيغة الماضي بصيغة المضارع ، ولا يكونُ هذا في الواو ، لأنّها لا تكون حرف مضارعة [٦٨] .

٤- الأجوف اليائيّ :

إذا كانَ الفعل يائيّ العين على وزن " فَعَل " فمضارعُهُ على وزن "يَفْعِل" ، نحو : باعَ يبِيعُ ، وباتَ يبِيتُ ، وحانَ يَحِينُ ، وخابَ يَخِيبُ ، ودانَ يَدِينُ ، وذاعَ يَذِيعُ ، ولم يُبْنَ على غير ذلك لتسلم الياء ، إذ لو قيلَ : " يَبْيُع " بالضّم ، لوجبَ قلب الياء واواً ، فيلتبس الواويّ باليائيّ (٦٩) .

٥- الناقص اليائيّ :

إذا كان الفعلُ الثّلاثيّ على وزن "فعَل" ، فمضارعُهُ على وزن "يَفْعِل" إذا ناقصاً يائياً ، نحو : أتى يأتِي ، وبكَى يَبْكِي ، وبنَى يبْنِي ، وجنَى يجنِي ، وحكَى يَحْكِي ،و درَى يَدْرِي ، ورمَى يَرْمِي ، وكَفَى يَكْفِي ، ومَشَى يَمْشِي ، ومَضَى يَمْضِي ، ونفَى يَنْفِي ، وإنّما لزِمَ "يَفْعِل" في بنات الياء ، و"يَفْعُل" في بنات الواو للفرق بينهما ، فلو قالوا في مضارع "غزَا" : يَغْزِو ، بكسر ما قبل آخره ، وفي مضارع "رمَى" : يَرْمُي ، بالضّم ، لوجب قلب الواو في الأوّل ياءً ، وقلب الياء في الثاني واواً ، فيلتبس الواويّ باليائيّ في الماضي والمضارع ، وهم يحرصونَ على بيان البنية والوزن ، وإيضاح صيغة الفعل وبابه (٧٠) ، فإن كانت عينُه حرفاً حلقيّاً ، فالغالبُ مجيئُهُ مفتوح العين في المضارع شرط أن لا يكونَ واويّ اللام ، نحو : رَعَى يَرْعَى ، وسَعَى يَسْعَى ، ونهَى يَنْهَى(٧١) .

ولو تأمّلنا كلام صاحب القاموس في الديباجة :(وإذا ذَكرْتُ المصدرَ مطلقاً ، أو الماضي بدونِ الآتي، ولا مانعَ ، فالفعلُ على مثال "كتَبَ"، وإذا ذكرْتُ آتيَهُ بلا تقييدٍ ، فهو على مثال "ضرَبَ"، على أنّي أذهبُ إلى ما قالَهُ أبو زيد : إذا جاوزْتَ المشاهير من الأفعال التي يأتي ماضيها على فَعَل ، فأنت في المستقبلِ بالخيار)(٧٢).

لوجدنا هذه الألفاظ القليلة تنبئ عن معانٍ كبيرة ، فهو يريدُ : **إذا ذَكرْتُ المصدرَ مطلقاً** عن التّقييد ، أو الفعل **الماضي بدون** الفعل الآتي ، أي المضارع ، **ولا مانع** من ذكره لعدم تصرّف الفعل مثلاً أو غير ذلك ، **فالفعلُ على مثال "كتَبَ"** ، أي يكونُ مضارعُهُ مضمومَ العين ، مثل "يَكْتُب " ، **وإذا ذكرْتُ آتيَهُ** ، أي مضارعه بلا تقييد لحركة عينه ، فهو مكسور العين على مثال "ضَرَب يَضْرِبُ " ، أمّا إذا كان هناك مانع من الضّم فيكون المضارع مكسوراً ، والمانع يكونُ في أربعة مواضع ذكرْناها :(إذا كانت فاؤُهُ واواً كوعَدَ يَعِدُ ، أو عينه ياءً كباعَ يَبِيع ، أو لامه ياء كرمَى يَرْمِي ، أو كان لازماً مضاعفاً كحَنَّ يَحِنُّ ، فيكونُ المضارع مكسوراً

، أي غالباً)[٣٣] ، وإذا ترجمَ بالمصدر أو بالماضي فقط ، ولم يذكر المضارع مضبوطاً ، وكان هذا المضارع من الباب الثاني لأنّه من تلك الأقسام المذكورة ، فيكون مكسور العين ، وإن لم يرد مضارعه مذكوراً ، كقوله في باب الهمزة : (الفَيْءُ : ما كانَ شمساً ، فيَنْسَخُهُ الظّلُّ)[٣٤] ، فهو ليس من باب "كتبَ" ، وإن ترجمَ بالمصدر ، لوجود مانع الضّم ، وهو كون عينه ياء ، وكقوله في باب الباء :(الوَثْبُ : الطَّفْر)[٣٥] ، فترجمَ بالمصدر ، وهو ليس من الباب الأوّل " كتَبَ يَكْتُبُ " ، لوجود مانع الضّم ، وهو كون فائهِ واواً .

فقولُهُ "ولا مانع" ، أي لا مانع من الضّم ، والمانعُ من الضّم تلك الأقسام الأربعة المذكورة الموجبة للكسر في عين المضارع ، فإذا ترجم بالمصدر أو بالفعل الماضي فقط ، وكان الفعل من الأقسام المذكورة ، فهو بالكسر ، أي من باب "ضرَبَ" ، فقد انكشفَ قولُهُ "ولا مانع (فقولُهُ في فصل الواو من باب الباء : الوَثْبُ : الطَّفْر ، فقد ترحم بالمصدر ، فلولا قولُهُ : ولا مانع ، لحكمنا بأنّهُ من باب "كتَبَ" ، لكن منع من ذلك كون فائهِ واواً ، وهو موجب للكسر ، ومانع من الضم ، كما يعلم ذلك ممّا قدمناهُ في هذه الرسالة ، وكذلك قولُهُ في فصل الفاء من باب الهمزة : الفَيْءُ : ما كانَ شمساً ، فنَسَخُهُ الظّلُّ والرّجوع ، فهو وإن ترجم له بالمصدر فهو من باب "ضرَبَ" ، لأنّهُ يائيّ العين ، وكقولهِ في فصل الغين من باب الثّاء : الغَيْثُ : المطرُ ، وغاثَ اللهُ البلادَ ، فترجمَ بالمصدر أوّلاً ، ثم بالماضي بدون الآتي ، وهو من باب "ضربَ" لكونهِ يائيّ العين ، وقس على ذلك ما وقع من نظائره)[٣٦] .

وقال صاحب التاج بعد أن ذكرَ الأمور **الأربعة الموجبة للكسر في عين المضارع** ، والمانعة من الضّم :(وإذا ذكرْتُ الماضي ، وذكرْتُ آتيَهُ متصلاً به بلا تقييد ، أي بلا ضبط ولا وزن ، فهو أي الفعل على مثال ضرَبَ ، بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع ، وهو الباب الثاني من الثّلاثيّ المجرّد المطّرد)[٣٧] .

وخلاصةُ القولُ في ذلك أنَّهُ إذا منع من الضّم مانع من الموانع الصّرفية ، فإنّهُ يرجع إلى القاعدة ، كما إذا كان حلقيّ العين أو اللام ، فإنّ الأشهر فيه والقياس الفتح ، نحو : منَعَ يَمْنَعُ ، وذهَبَ يَذْهَبُ ، إلّا إذا اشتهِر بخلاف ذلك ، فيحتاج إلى البيان ، نحو : دخَلَ يَدْخُلُ ، ورجَعَ يَرْجِعُ ، فيكون السّماع مقدّماً على القياس ، أو كان واويّ الفاء فالقياسُ في مضارعهِ كسر العين ، نحو : وعَدَ يَعِدُ ، أو كانَ يائيّ العين أو اللام ، نحو : باعَ يبيعُ ، ورمَى يرمِي ، فهذه الأمور موجبة لمنع المضارع من الضّم كما لا يخفى ، وإذا ذكرنا الفعلَ الماضي ، وذكرْنا بعدَهُ المضارع متصلاً به ، وكان هذا الذّكر بلا تقييد بضبط ولا وزن ، فيكونُ الفعل عند

ذلك من باب "ضَرَبَ " ، يعني أنّهُ إذا ذكرَ (فعلاً ماضياً ، وأتبَعَهُ بمضارع غير مقيّد بضبط ولا وزن ، فإنّ الماضي مفتوح والمضارع مكسور ، كما اشتُهر ، وعلم في "ضرَب")(٧٨) .

ثمّ أبدى صاحب القاموس اجتهاداً وترجيحاً سبقَهُ إليه الأقدمونَ من اللغويين ، فقالَ :**(على أنّي أذهبُ إلى ما قالَهُ أبو زيد: إذا جاوزْتَ المشاهير من الأفعال التي يأتي ماضيها على فَعَل ، فأنت في المستقبلِ بالخيار، إنْ شِئْتَ قُلْتَ: يَفْعُل، بضمّ العين، وإنْ شئْتَ قلتَ: يَفْعِل بكسرها)**(٧٩)

ومقالةُ أبي زيد بالاختيار فيما جاوز المشاهير معروفة بين أهل الفن ، إذ هداه التقصّي إلى أن يجهر بقوله :(طُفْتُ في عُلْيا قيس وتميم مدّة طويلة ، أسألُ عن هذا الباب صغيرَهم وكبيرهم ، لأعرف ما كان منه بالضّم أولى ، وما كان منه بالكسر أولى ، فلم أعرفْ لذلك قياساً ، وإنّما يتكلّم به كلّ امرئ منهم على ما يستحسن ويستخفّ ، لا على غير ذلك)(٨٠) .

ولم يكتفِ أبو زيد بهذا الإخبار الذي كان ثمرة تقصّيه ، بل أصدر حكماً ، إذ قال :(إذا جاوزْتَ المشاهيرَ من الأفعال ، نحو : دخلَ وضَرَب ، وما أشبهَ ذلك من مشهور الكلام ، فقُلْ إن شِئتَ : يَفْعِلُ ، وإن شئتَ يفْعُلُ ، إلّا ما كانت عينُهُ أو لامُهُ من حروف الحلق ، فإنّهُ يأتي على "فعَل يَفْعَل" ، وربّما جاء على يَفْعِلُ ويَفْعُلُ)(٨١) .

وفَهِمَ اللَّبليّ ، والزَّبيديّ أنّ المقصود **بمجاوزة المشاهير** أن يردَ عليك فعلٌ لا تعرف مضارعه كيف هو بعد البحث عنه في مظانّه فلا تجده ، ومجاوزة المشاهير ليست لكلّ إنسان ، وإنّما هي بعد حفظ المشهورات ، فلا يأتي مَنْ لم يدرس الكتب ، ولا اعتنى بالمحفوظ ، فيقول : قد عدمتُ السَّماع ، فيختار في اللفظة " يَفْعِلُ " أو " يَفْعُلُ " ، ليس له ذلك(٨٢) .

ويرى ابن قتيبة والمبرّد أنّ مضارع " فَعَل " بفتح العين يجوز فيه الفتح والكسر ، نحو : ضَرَبَ يَضْرِبُ ، وقتَلَ يقتُلُ ، وإن عرضَ فيه حرف من حروف الحلق جازَ أن يقعَ على "فعَلَ يَفْعَلُ " تقول : بدَأ يَبْدَأُ ، وصنَعَ يَصْنَعُ(٨٣) ، ونُقِل عن الجرميّ قولُهُ :(سمِعْتُ أبا عبيدة معمر بن المثنّى يروي عن أبي عمرو بن العلاء ، قال : سمعتُ الضَّمّ والكسر في عامّة هذا الباب)(٨٤) .

على حين يرى ابن مالك أنّ المضارع من المفتوح العين إذا خلا من جالبِ الفتح – وهو حرفُ الحلق – فأنت بالخيار بين كسرة وضمّة ما لم تكن شهرة أو داعٍ إلى الضّم أو الكسر، فتُتَّبَعُ الشّهرةُ ، فقال :(ولا يُفتَحُ عين مضارع " فعَلَ " دون شذوذ ، إن لم تكن هي أو اللام حلقيّة ، بل تُكسَر أو تُضمّ تخييراً **إن لم يُشهر أحد الأمرين** أو يُلتزم لسبب)[٨٥] ، وأردفَ :(وقيَّدْتُ التَّخييرَ بعدم اشتهار أحد الأمرينِ ، فإنَّهُ إذا اشتُهِرَ أحد الأمرينِ ، وكان الفعل مستعملاً في ألسنة العامّة ، كأكلَ يأكُلُ ، وطلبَ يطلُبُ ، وكسَبَ يكسِبُ ، وغلبَ يغلِبُ ، لم يكن فيه تخيير ، بل يجب فيه الاقتصار على الوزن المستعمل)[٨٦] ، فهذا ابن مالك يجعل مقياس الشهرة استعمال اللفظ على ألسنة العامة ، وهو المفهوم من عبارة أبي زيد ، وشاعتْ شهرتُهُ حتى قوي ، فكان مستعملاً دون غيره .

وجعل التّلمسانيّ " ت٨٧١ هـ" الصَّوابَ في ذلك أن يكونَ السّماعُ مانعاً من التّخيير مطلقاً ، فقال :(وعبارةُ كثيرٍ كعبارة المصنّف ، يجعلُونَ المانعَ من التّخيير الشّهرة لا مطلق السّماع ، والمنقولُ عن أبي زيد ما قدّمناهُ : أنّ السّماعُ مانع من التّخيير مطلقاً ، وهو الصّوابُ)[٨٧] .

فما قالَهُ ابن مالك في الشّهرة ليس بجيّد كما يرى التّلمسانيّ ، بل الأولى أن يقول : إن لم يُنقَل أحد الأمرينِ ، فيُعلّقُ التّخيير بانتفاء النّقل ، لا بانتفاء الشّهرة .

ولم يرُقْ رأيُ ابن مالك ناظرَ الجيش في قضيّة التّخيير، فقال:(" قولُ المُصنّف : بلْ تُكسر أو تُضمّ تخييراً ، إنْ لم يُشْهَرْ أحدُ الأمرينِ " ، لمْ يتَّجهْ لي ؛ لأنَّهُ ما من فعلٍ إلّا وقد ورد عن العرب إمّا بكسرٍ أو ضمّ ، وإمّا بهما ، فالواردُ بأحد الأمرين لا يجوز فيه الأمر الآخر ، فكيف نكون مخيّرين فيه ، والظَّاهر أنّ هذا أمر موقوف على السّماع ، لا يُتجاوزُ فيه ما قالتْهُ العرب)[٨٨] . وكأنَّ ناظرَ الجيش يريدُ أن يُلتزَمَ بما ورد عن العرب ، سواء أكان الفعل مضموم العين أم مكسورها ، فهو ينفي قضيّة التّخيير ؛ لأنّ الأفعال جميعها وردت مضبوطة على زعمه ، وأنّ الفيصل في هذا هو السّماع ، فيقول :(إلّا إن فرضَ أنّ فعلاً مضارعاً من الأفعال التي ماضيها " فعَلَ" لم يسمع فيه كسرٌ ولا ضمّ ، فذاك شيءٌ آخر ، على أنّ هذا في غاية البعد)[٨٩].

وهذا القول مخالف لرأي القائلين بالتّخيير فيما لم يشتهر أو يُسمع ، فكلّ شيء أصبح مسموعاً ، ولا مجالَ للتخيير.

وهذا نفسُهُ ما أرادَهُ ابن الطّيّب الفاسيّ " ت ١١٧٠ هـ" الذي تعقَّبَ عبارة أبي زيد في التَّخيير ، بقوله :(ما زالَ أئمّة الصَّرف واللغة ينقلونَ مقالةَ أبي زيد ، ويجعلونَها كالقاعدة ، ولا يكادُ يُحْصَرُ من نقلَها من أرباب التّصانيف المطوّلة والمختصرة ، ويُطلقونَها إطلاقاً ، غير أنّا لم نجدْ من أئمّة اللغة مَنْ أطلق في فعلٍ من الأفعال ، بل كلّهم إذا أوردوا فعلاً ضبطُوه بالضّمّ أو الفتح ، وضبطوا المضارع كذلك ... ولا نعلمُ فعلاً أوردوهُ ، وخيَّروا المتكلّم فيه على أصل هذه القاعدة التي أصّلوها عن أبي زيد ، وسوَّدوا بها الأوراق من غير فائدة ولا قَيْد ، اللهمَّ إلّا أن يقال : إنّ ذلك كان في الصّدر الأوّل ، وتكلّم المخيّر أولاً بما اختارهُ ، فاقتفى الأخير آثارَهُ ، وصار عليه المعوَّل ، فما هو ببعيد ، وكثيراً ما أوردته على الأشياخ والأصحاب ، فسلّموه ، وقالوا : ليس له غير هذا جواب)[٩٠] .

وخالفَ الزَّبيديّ شيخَهُ في هذا الباب ، ولم يُخفِ ميلَهُ إلى رأي أبي زيد ، إذ قالَ :(وإذا ذكرت الماضي ، وذكرت آتيَهُ متصلاً به بلا تَقْييد ، أَي بلا ضبط ولا وزن ، فهو أَي الفعل على مثال "ضَرَبَ" بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع ، وهو الباب الثاني من الثلاثي المجرد المطّرد ، وثاني الدعائم الثلاثة ، على أني أذهبُ وأختارُ وأعتقدُ وأميلُ إلى ما قال إمام الفن أَبو زيد)[٩١] ، وأردفَ :(وهما مستعملان فيما لا يُعْرَفُ مستقبلُهُ ومُتساويان فيه ، فكيفما نطقْتَ أصبْتَ ، وليس الضّمّ أولى من الكسر ، ولا الكسر أولى من الضم ، إذْ قد ثبت ذلك كثيراً ، قالوا : حشَر يحشِرُ ويحشُرُ ، وزمَرَ يزمِرُ ويزمُرُ ، وقَمَرَ يقمِرُ ويقمُرُ ، وفَسَقَ يفسِقُ ويفسُقُ ، وفسَدَ يفسِدُ ويفسُدُ ، وحسَرَ يحسِرُ ويحسُرُ ، وعرَجَ يعرِجُ ويعرُجُ ، وعكَفَ يعكِفُ ويعكُفُ ، ونفَرَ ينفِرُ وينفُرُ ، وغدَرَ يغدِرُ ويغدُرُ ، وعثَرَ يعثِرُ ويعثُرُ ، وقدَرَ يقدِرُ ويقدُرُ ، وسفَكَ يسفِكُ ويسفُكُ ، إلى غير ذلك مما يطول إيرادُهُ ، وفيه لغتان)[٩٢] .

ودافعَ ابن فكّون "ت١٠٧٣ هـ" عن مذهب ابن مالك ، رافضاً ما أورَدهُ العلماء في نقد عبارة المصنّف ، مؤكّداً أنّ انتفاء النّقل لا يُمكنُ ادّعاؤه باليقين بخلاف الشّهرة (والّذينَ قالوا : إنْ لم يُسمعْ إنّما أرادُوا ذلك ، وإلّا تعذّرَ العملُ بهذا على النّاس ، فالمصنّفُ صرّحَ بما أرادوهُ ، ولم يُفصحوا عنه)[٩٣] ، لأنّ مذهب النّاظم هو مذهب أهل اللغة ، إلّا أنّهُ أوضحَ ما استغلقَ من عباراتهم ، فلم يتّضح بعد هذا إلّا مذهب أهل اللغة الذي أبانَهُ النّاظم ، وأوضح مستغلقَهُ [٩٤] .

ويبالغُ ابن عصفور "ت٦٦٩هـ" في قضية التّخيير ، فيرى أنّ الوجهين جائزان بمجرّد سماع أحدهما ، فقال :(وقد يجتمعانِ في الفعل الواحد ، نحو : عكَفَ يَعْكِفُ ويَعْكُفُ ، وهما جائزانِ ، سُمعا للكلمة ، أو لم يُسْمع إلّا أحدهما)(٩٥) ، واعتُرضَ بأنّهُ قياسٌ في معرض النّص (٩٦) .

ورأى الفراء أنّ الوجه جعل مضارع " فعَل" على " يَفْعِل " بالكسر ، لأنّهُ أكثر ، ففي بغية الآمال لأبي جعفر اللبليّ :(قال أبو عمر المطرّز حاكياً عن الفراء : إذا أشكلَ " يَفْعُلُ " أو " يفْعِلُ " ، فثبْ على " يَفْعِلُ " بالكسر ، فإنّهُ البابُ عندهم)(٩٧) .

ورجّح ابن جني"ت٣٩٢هـ" رأي الفراء ، وأوجبَ أن يكون لـ " فعَلَ " مفتوح العين " يَفْعِلُ " بكسرها ، وجعله الأصل ، وأنّ " يَفْعُلُ " داخل عليه ، منطلقاً في ذلك من قاعدة المخالفة في حركة العين بين الماضي والمضارع ، وأشار إلى لزوم " يفعُلُ " باب " فعُل " ، وجعل في مقابل ذلك أن يكون " يَفْعِلُ " لـ " فعَلَ " ، فقال :(لأنّهُ لمّا كان باب ما عينُهُ من الماضي مكسورة أن يجيءَ بفتح عين مضارعه ، نحو : شَرِبَ يشرَبُ ، وجبَ أن يكون باب ما عينُ ماضيه مفتوحة أن يجيءَ مضارعُهُ مكسور العين نحو : ضرَبَ يضْرِبُ)(٩٨) ، وأردف :(وشيءٌ آخر يدلّ على أنّ "يَقْتُلُ " داخل على " يَضْرِبُ " وأنّ الباب للكسر دون الضمّ ، وهو أنّ الضّمّ قد لزم باب ما ماضيه " فعُلَ " نحو : ظرُفَ يَظْرُفُ ، وكرُمَ يكْرُمُ ، أفلا ترى أنّ الضمّ قد يستبدّ به " فَعُلَ " كما استبدّ " فَعِلَ " بـ " يَفْعَلُ " ، فكذلك كان القياس أن يستبدّ " فعَلَ " بـ " يَفْعِلُ " ، فمن هنا كان "يَفْعُل " داخلاً على " يَفْعِلُ " كما أنّ " يَحْسِبُ " داخلٌ على " يَضْرِبُ " ، وكما أنّ " يَقْلَى ويَسْلَى ويَأبَى " داخلٌ على " يَرْكَبُ " ، فلمّا كان باب " فَعَلَ " حكمُهُ أن يأتي على " يَفْعِلُ " لما قدَّمنا ، وكان " يَفْعُلُ " إنّما هو داخلٌ على " يَفْعِلُ " ، وأُريدَ حذف الواو في مضارع " فَعَلَ " ممّا فاؤه واو اقتصروا به على الكسر الذي يجب معه الحذف ، ولم يضمّوه ، لأنّ الضمّ ليس بأصل فيه ، وإنّما بابُهُ الكسرُ)(٩٩) .

ومهما يكن من شيء فإنّ ما ورد على نطق معيّن يجبُ الالتزام به ، ولا يرمى الكلام على عواهنه ، ولا يكونُ الاختيارُ إلّا فيما جاوز المشهور من الأفعال ، فإذا جاوزْتَ مشاهير الأفعال ، فأنتَ في المستقبل بالخيار ، إن شِئْت قُلْتَ : يَفْعِلُ ، بكسر العين ، وإن شئتَ قُلْتَ : يَفْعُل بضمّها . ومجاوزة المشاهير من الأفعال :(أن يردَ عليك فعلٌ لا تعرف مضارعه كيف هو بعد البحث عنه في مظانّه ، فلا تجده ، ومجاوزة المشاهير ليست لكلّ إنسان ، وإنّما هي بعد حفظ المشهورات ، فلا يأتي مَنْ لم يدرس الكتب ، ولا اعتنى بالمحفوظ ، فيقول : قد عدمتُ السَّماع ، فيختار في اللفظة " يَفْعِلُ " أو " يَفْعُلُ " ، ليس له ذلك)(١٠٠) .

يستبين ممّا تقدّمَ أنّ صاحب القاموس كان يرمي في تلك العبارة إلى أنّهُ **إذا ذَكرَ المصدرَ مطلقاً** عن التّقييد ، أو الفعل **الماضي بدون** الفعل الآتي ، أي المضارع ، **ولا مانع** من ذكره لعدم تصرّف الفعل مثلاً أو غير ذلك ، **فالفعلُ على مثال "كتَبَ"** ، أي يكونُ مضارعُهُ مضمومَ العين ، مثل "يَكْتُب " ، **وإذا ذكرَ آتيَهُ** ، أي مضارعه بلا تقييد لحركة عينه ، فهو مكسور العين على مثال "ضَرَب يَضْرِبُ " ، أمّا إذا كان هناك مانع من الضّم فيكون المضارع مكسوراً ، والمانع يكونُ في أربعة مواضع ذكرْناها :(إذا كانت فاؤُهُ واواً كوعَدَ يَعِدُ ، أو عينه ياءً كباعَ يَبِيع ، أو لامه ياء كرمَى يَرْمِي ، أو كان لازماً مضاعفاً كحَنَّ يَحِنُّ ، فيكونُ المضارع مكسوراً ، أي غالباً)(١٠١) ، وإذا ترجمَ بالمصدر أو بالماضي فقط ، ولم يذكر المضارع مضبوطاً ، وكان هذا المضارع من الباب الثاني لأنّه من تلك الأقسام المذكورة ، فيكون مكسور العين ، وإن لم يرد مضارعه مذكوراً ، كقوله في باب الهمزة : (الفَيْءُ : ما كانَ شمساً ، فيَنْسَخُهُ الظّلُّ)(١٠٢) ، فهو ليس من باب "كتبَ" ، وإن ترجمَ بالمصدر ، لوجود مانع الضّم ، وهو كون عينه ياء ، وكقوله في باب الباء :(الوَثْبُ : الطَّفْر)(١٠٣) ، فترجمَ بالمصدر ، وهو ليس من الباب الأوّل " كتَبَ يَكْتُبُ " ، لوجود مانع الضّم ، وهو كون فائهِ واواً .

فإذا منع من الضّم مانع من الموانع الصّرفية ، فإنّهُ يرجع إلى القاعدة ، كما إذا كان حلقيّ العين أو اللام ، فإنّ الأشهر فيه والقياس الفتح ، نحو : منَعَ يَمْنَعُ ، وذهَبَ يَذْهَبُ ، إلّا إذا اشتهِر بخلاف ذلك ، فيحتاج إلى البيان ، نحو : دخَلَ يَدْخُلُ ، ورجَعَ يَرْجِعُ ، فيكون السّماع مقدّماً على القياس ، أو كان واويّ الفاء فالقياسُ في مضارعهِ كسر العين ، نحو : وعَدَ يَعِدُ ، أو كانَ يائيّ العين أو اللام ، نحو : باعَ يبيعُ ، ورمَى يرمِي ، فهذه الأمور موجبة لمنع المضارع من الضّم كما لا يخفى ، وإذا ذكرنا الفعلَ الماضي ، وذكرْنا بعدَهُ المضارع متصلاً به ، وكان هذا الذّكر بلا تقييد ، بضبط ولا وزن ، فيكونُ الفعل عند ذلك من باب "ضَرَبَ " ، يعني أنّهُ إذا ذكرَ فعلاً ماضياً ، وأتبَعَهُ بمضارع غير مقيّد بضبط ولا وزن ، فإنّ الماضي مفتوح والمضارع مكسور ، كما اشتُهر ، وعلم في "ضرَب".

المصادر والمراجع

– أبواب الفعل الثّلاثيّ بين المعجم والرأي الصرفيّ ، يحيى بن عبدالله بن حسن الشريف ، رسالة دكتوراه ، جامعة القرى ، كلية اللغة العربية ، السعودية ، ٢٠٠٣م .

– أدب الكاتب ، ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٩٦٣م.

– إصلاح المنطق ، ابن السكيت ، تحقيق أحمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، دار المعارف ، ١٩٨٧م.

–إضاءة الراموس وإفاضة الناموس على إضاءة القاموس ، لابن الطيب الفاسيّ ، تحقيق عبد الجبار عبد الله سليمان ، رسائل دكتوراه ، جامعة الأزهر ، كلية اللغة العربية .

–الأفعال ، ابن القطاع (ت ٥١٥هـ)، تحقيق ابراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٢م.

–الأفعال ، ابن القوطية (ت٣٦٧هـ) تحقيق إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٢ م.

–الأفعال ، السرقسطي " أبو عثمان سعيد بن محمد المعافري ت ٤٠٠هـ" ، تحقيق الدكتور حسين محمد شرف ، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٢م.

–الأمالي النحوية، ابن الحاجب، تحقيق هادي حسن، مكتبة النهضة العربية ، بيروت، ١٩٨٥م.

–الإنصاف في مسائل الخلاف ، للأنباريّ (ت٥٧٧هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ١٩٨٧م.

–بغية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال ، أبو جعفر اللبليّ "ت٦٩١هـ" ، تحقيق الدكتور سليمان العابد ، مطابع جامعة أم القرى ، السعودية ، ١٩٩١م.

–تاج العروس من جواهر القاموس، للزَّبيديّ (ت١٢٠٥هـ) تحقيق مجموعة كبيرة من الأعلام ، طبعة الكويت.

–تحقيق المقال وتسهيل المنال في شرح لامية الأفعال ، محمد بن العباس التلمسانيّ "ت٨٧١هـ" ، تحقيق آمال إبراهيم بن أحمد ، رسالة ماجستير ، جامعة ام القرى ، السعودية ، ٢٠١٢م.

–تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك (جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله ت٦٧٢هـ) تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، ١٩٦٧م.

–تصحيح الفصيح وشرحه، ابن درستويه(عبد الله بن جعفر ت٣٤٧هـ)تحقيق د. محمد بدوي المختون ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، ٢٠٠٩م.

–تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، ناظر الجيش(محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد ت٧٧٨هـ) ، تحقيق د. علي محمد فاخر وزملائه ، دار السلام ، مصر ، ٢٠٠٧م .

–تهذيب اللغة ، الأزهريّ(محمد بن أحمد ت٣٧٠هـ)تحقيق أحمد عبد الرحمن مخيمر، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٤م.

–الجاسوس على القاموس ، أحمد فارس الشدياق ، مطبعة الجوائب ، ١٢٩٩هـ.

–جمهرة اللغة ، ابن دريد (محمد بن الحسن ت٣٢١هـ) تحقيق إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٥م.

– حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، للخضري "ت١٢٨٧هـ" ، تحقيق تركي فرحان مصطفى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٩م.

-الخصائص ، ابن جني(أبو الفتح عثمان ت٣٩٢هـ) ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٠م.
-دقائق التصريف ، القاسم بن محمد بن سعيد المؤدّب ، تحقيق الدكتور أحمد ناجي القيسي وزميليه ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٩٨٧م.
-الزهر اليانع على قول صاحب القاموس في الديباجة ولا مانع ، للدمياطي "ت ١٠١٤هـ" ، تحقيق د. هاشم طه شلاش ، مجلة المورد ، جمهورية العراق ، مجلد ٢٥ ، العدد ٢ ، ١٩٩٧م.
- شرح أدب الكاتب ، للجواليقي، تقديم مصطفى صادق الرافعي ، دار الكتاب العربي ، بيروت.
-شرح التسهيل ، ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبدالله ت٦٧٢هـ) ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، وطارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠١م.
-شرح الشافية : الرضي الاستراباذي " محمد بن الحسن ت٦٨٦هـ" تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م.
-شرح الفصيح ، الزمخشري (جار الله محمود بن عمر ت٥٣٨هـ) ، تحقيق ابراهيم بن عبدالله الغامدي ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، ١٤١٧هـ.
- شرح لامية الأفعال ، ابن الناظم " ت٦٨٦هـ" ، تحقيق د. فتح الله سليمان ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ٢٠٠٧م.
- الصحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية ، الجوهري (ابو نصر إسماعيل بن حماد ت في حدود ٤٠٠ هـ) تحقيق احمد عبد الغفور عطار ، دار الكتاب العربي ، مصر ١٩٦٧م.
- طبقات النحويين واللغويين ، أبو بكر الزُّبيديّ ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، مصر ، ١٩٥٤م .
- العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) ، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي ، وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م.
- فتح الأقفال وحلّ الإشكال بشرح لامية الأفعال ، بحرق اليمني "ت٩٣٠هـ" ، دار الرشاد ، النغرب ، ٢٠٠٧م.
- فتح المالك في شرح لامية ابن مالك ، عبد الكريم بن فكون " ت١٠٧٣ هـ" ، تحقيق خالد بن صالح بن حمد الشبل ، أطروحة دكتوراه ، الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة ، كلية اللغة العربية ، ١٤٣٠ هـ.
- فعلت وأفعلت ، أبو إسحاق الزجاج "ت ٣١١هـ" ، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور صبيح التميمي ، مكتبة الثقافة الدينية ، مصر ، ١٩٩٥م.
- الفصيح ، لثعلب "ت ٢٩١هـ" ، تحقيق د.عاطف مدكور ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٨٤م.
- في اللهجات العربية ، إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو ، مصر ، ١٩٦٥م.
- القاموس المحيط ، الفيروز آبادي ، عالم الكتب ، بيروت .
- الكامل في اللغة والأدب ، أبو العباس المبرد ، مكتبة المعارف ، بيروت .
-الكتاب ، سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت١٨٠هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب ، بيروت .
- الكشاف ، الزمخشري "ت٥٣٨هـ" ، تحقيق محمد عبد السلام شاهين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٦م.
- لسان العرب ، ابن منظور ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٥٦م.

– المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، ابن جني ، تحقيق علي النَّجدي ناصف ود.عبد الحليم النجار، ود.عبد الفتاح شلبي ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، ٢٠٠٩م.
– المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، السيوطي(عبد الرحمن بن أبي الكمال بن محمد ت٩١١هـ) تحقيق محمد جاد المولى ، ومحمد أبي الفضل إبراهيم ، وعلي محمد البجاوي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٨٧م.
– المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعيّ ، الفيوميّ (أحمد بن محمد بن علي ت٧٧٠هـ) ، المكتبة العلمية ، بيروت .
– معاني القرآن ، الفراء "ت٢٠٧هـ" ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٣م.
– مفتاح الأقفال ومزيل الإشكال كمّا تضمنه مبلّغ الآمال من تصريف الأفعال ، تأليف محمد بن أبي قاسم بن محمد عبد الجليل السجلماسيّ " ت ١٢١٤هـ" تحقيق محمد الناصريّ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠١٤ م،
– المقتضب ، المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، ١٩٩٤م.
– الممتع في التصريف : ابن عصفور ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، ط٥ ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٣م.
–من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧١م.
– المنصف ، ابن جني " ت ٣٩٢ هـ" ، تحقيق إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٩٥٤م.
– موطِئة الفصيح لموطَأة الفصيح ، محمد بن الطيب الفاسيّ ، تحقيق عبد الستار عبد اللطيف ، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، ١٩٩٢م.

الهوامش

(١) الجاسوس على القاموس : ٢.
(٢) القاموس المحيط : المقدمة .
(٣) حاشية الخضريّ : ٢/ ٤١٨.
(٤) الأفعال : ١/ ٥٧.
(٥) أدب الكاتب : ٣٦٩.
(٦) ينظر: إصلاح المنطق ٢١٥ ، وأدب الكاتب : ٣٦٩ ، وفتح الأقفال وحلّ الإشكال : ٣٩–٤٠ .
(٧) ينظر: تحقيق المقال وتسهيل المنال في شرح لامية الأفعال : ١٨٢ .
(٨) ينظر: فتح الأقفال : ٤٠ .
(٩) البقرة : ٢٦٠ .
(١٠) ينظر: الكشاف : ١/ ٣٠٥ .
(١١) ينظر: الكتاب : ٤/ ١٠٩.
(١٢) شرح القصائد السبع : ٣٠٢ .
(١٣) ينظر: إصلاح المنطق : ٨٥ ، وفعلت وأفعلت : ٦٤ ، وثلاثيات الأفعال : ٣٣ .
(١٤) ينظر: الكتاب ٤/ ٣٤١ ، والمقتضب ٢٣٤/١.

(١٥) شرح الشافية : ١٢٦/١.
(١٦) بغية الآمال : ٨٨ .
(١٧) ينظر: أفعال ابن القوطية : ٣٣٧ ، وأفعال ابن القطاع : ٤٦٠ .
(١٨) ينظر: الكتاب ٤/ ٣٨٢ ، والمقتضب ١/ ٢٧٢ .
(١٩) المنصف : ١١١/٢.
(٢٠) شرح التصريف : ٤٣٧.
(٢١) ينظر: التسهيل : ١٩٧ .
(٢٢) شرح لامية الأفعال لابن الناظم : ٣٢.
(٢٣) ينظر: نفسه : ٣٢ .
(٢٤) فتح الأقفال : ٥٢.
(٢٥) فتح الأقفال : ٥٢ .
(٢٦) الزهر اليانع ٩٦، محمد بن يوسف للدمياطي " ت١٠١٤هـ " ، تحقيق الدكتور هاشم طه شلاش ، مجلة المورد ، العدد ٢ ، مجلد ٢٥ ، ١٩٩٧م .
(٢٧) ينظر: شرح الشافية للرضي : ٧٠/١-٧١ .
(٢٨) غير واقع : أي غير متعدّ إلى المفعول .
(٢٩) إصلاح المنطق : ٢١٥ .
(٣٠) ينظر : الكامل : ١٩٨/١ ، والممتع : ١٧٤/١ .
(٣١) تصحيح الفصيح : ٣٧.
(٣٢) شرح أدب الكاتب : ٢١.
(٣٣) ينظر: شرح لامية الأفعال لابن الناظم : ٢٢-٢٥ ، وبغية الآمال : ١١٨ ، وفتح الأقفال : ٤١ -٤٣ .
(٣٤) ينظر: شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ٥٤ ، وبغية الآمال : ١١٩ ، وفتح الأقفال : ٤٥ -٤٦ .
(٣٥) الكامل : ٥١/١ .
(٣٦) شرح لامية الأفعال : ١٩ .
(٣٧) ينظر: الكتاب ٤/ ٥٢ ، والمنصف : ١٨٤/١ ، والإنصاف : ٧٨٢/٢-٧٨٣ .
(٣٨) ينظر: المنصف ١/ ١٨٨ ، والممتع ٤٣٥/٢.
(٣٩) الكهف : ٤٨ .
(٤٠)معاني القرآن : ١٥٠/٢ .
(٤١) دقائق التصريف : ٢٢٣.
(٤٢) ينظر: القاموس المحيط : (وذع).
(٤٣) ينظر: نفسه (وفه).
(٤٤) ينظر: نفسه (ولغ).

(٤٥) ينظر: نفسه (ومأ).
(٤٦) ينظر: نفسه (وجأ).
(٤٧) ينظر: نفسه (وذأ).
(٤٨) ينظر: نفسه (وضع).
(٤٩) ينظر: نفسه (وزأ).
(٥٠) ينظر: نفسه (وبه).
(٥١) ينظر: نفسه (وجح).
(٥٢) ينظر: نفسه (وذر).
(٥٣) ينظر: نفسه (وسع).
(٥٤) ينظر: نفسه (وطأ).
(٥٥) الأشباه والنظائر : ٤/ ٣٩ .
(٥٦) الصحاح : (وطأ).
(٥٧) التسهيل : ١٩٧.
(٥٨) ينظر: شرح لامية الأفعال لابن الناظم :١٧- ١٨ .
(٥٩) ينظر: أبواب الفعل الثلاثي بين المعجم والرأي الصرفي ٨٥/١ .
(٦٠) ينظر: المساعد ٥٩٤/٢ ، وفتح الأقفال : ٣٣.
(٦١) فتح الأقفال : ٣٢-٣٣.
(٦٢) الزهر اليانع : ٩٧ .
(٦٣) ينظر: مفتاح الأقفال ومزيل الإشكال ٢١٩-٢٢٠ .
(٦٤) ينظر: القاموس المحيط " الوضح " .
(٦٥) ينظر: مفتاح الأقفال ومزيل الإشكال ٢١٩ .
(٦٦) نفسه ٢٢٠.
(٦٧)فتح المالك ٢٦٠.
(٦٨) ينظر: الأمالي النحوية : ٤/ ٥١ .
(٦٩) ينظر: شرح الشافية للرضي : ١٢٥/١-١٢٦.
(٧٠) ينظر: شرح الشافية للرضي : ١٢٥/١.
(٧١) ينظر: نفسه : ١٢٦/١.
(٧٢) القاموس المحيط : المقدمة .
(٧٣) شرح ديباجة القاموس المحيط : ٢٢.
(٧٤) القاموس المحيط :(فيء).
(٧٥) نفسه :(وثب).

(٧٦) الزهر اليانع : ٩٩.
(٧٧) التاج : ٨٣/١(المقدمة).
(٧٨) إضاءة الراموس ٢١٥/١ .
(٧٩) القاموس المحيط : المقدمة .
(٨٠) تصحيح الفصيح : ٣٦ .
(٨١) الأفعال للسرقسطي : ٦٠/١ ، ونسب بعضُهم هذا القول إلى أبي زيد المعروف بأحمد بن سهل البلخيّ "ت٣٢٢هـ" ، وهو غير أبي صاحب كتاب النّوادر في اللغة ، المتوفى "٢١٥هـ" ، ينظر: شرح ديباجة القاموس المحيط : ٢٢.
(٨٢) ينظر: بغية الآمال : ٦٨ ، والتاج : ٨٤/١.
(٨٣) ينظر: أدب الكاتب ٣٧١ ، والمقتضب : ٢٠٩/١ . .
(٨٤) بغية الآمال : ٦٧-٦٨.
(٨٥) شرح التسهيل : ٣٠١/٣.
(٨٦) نفسه : ٣٠٢/٣.
(٨٧) تحقيق المقال ٢١٢.
(٨٨) تمهيد القواعد : ٣٧٣٩/٨.
(٨٩) نفسه : ٣٧٣٩/٨.
(٩٠) إضاءة الراموس ٢١٩/١-٢٢٠ .
(٩١) التاج١/٨٣.
(٩٢) نفسه١/٨٤.
(٩٣) فتح المالك ٣٩٤.
(٩٤) ينظر : نفسه ٣٩٥ .
(٩٥) الممتع : ١٧٥/١ .
(٩٦) ينظر : فتح المالك : ٣٩٥.
(٩٧) بغية الآمال : ٦٨.
(٩٨) المنصف : ١٨٦/١.
(٩٩) نفسه : ١٨٦/١-١٨٧.
(١٠٠) بغية الآمال : ٦٨ .
(١٠١) شرح ديباجة القاموس المحيط : ٢٢.
(١٠٢) القاموس المحيط :(فيء).
(١٠٣) نفسه :(وثب).